الفصل الرابع

منعطفات في العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية

عقد كبير موظفي البيت الأبيض إبان ولاية جيمي كارتر، هاميلتون جوردان، اجتماعًا سريًا آخر، في ذروة أزمة الرهائن، مع وزير الخارجية الإيراني، صادق قطب زادة، في إحدى ضواحي باريس. أدرك الرجلان بصورة غريزية، بعد سلسلة من المحادثات أن مهمتهما الدبلوماسية الدقيقة كانت على وشك الانتهاء. التفت قطب زادة إلى جوردان، بينما كان المسؤولان المنهكان يغادران للمرة الأخيرة، قائلاً بلهجة لا تخلو من ودية: «لقد تقاربنا». كثيرًا ما مرت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، بالفعل، بفترات من التقارب، لتفشل مع ذلك، بطريقة أو بأخرى، في تجاوز العداءات المستحكمة والشكوك العميقة.

تكشف العودة إلى العلاقات المتداخلة بين إيران والولايات المتحدة عن سلسلة من المنعطفات الحاسمة، والأحداث الفاصلة ذات الأثر المتواصل. شهدت العلاقة بين أمريكا وإيران قدراً كبيراً من التوتر، والدرامية، والفرص الدبلوماسية الضائعة. يتعين على المرء، مع ذلك، عند البحث فيما غير تلك العلاقة بصورة جوهرية من أحداث، أن ينتقي بعناية، ويركز على ما خلف آثارًا دائمة منها. كنت قد عينت أربعة من الأحداث، مغفلاً الكثير مما لم يترك انطباعات دائمة منها، بالرغم من أهميتها.

تمثل أحد أوائل إجراءات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط كقوة عظمى في الإطاحة برئيس الوزراء الإيراني الوطني محمد مصدق، في آب/ أغسطس من العام 1953، تحت ذريعة احتواء الشيوعية. احتل مصدق على مر العقود، بانصهار التاريخ ضمن الميثولوجيا، مكانة بارزة ضمن المخيلة الإيرانية. يعتقد الكثير من الإيرانيين، حتى يومنا هذا، بضياع فرص صياغة سياسة خارجية جديدة مستقلة لا منحازة، وتوظيف الموارد الطبيعة خدمة للتنمية الوطنية، وبناء ديموقراطية حقيقية، نتيجة مؤامرات القوى العظمى الطامعة. لا يفتقر ذلك الاتهام إلى أرضية صلبة، مهما بلغ تضخيمه، بالنظر إلى ما سببه التدخل الأمريكي من إعاقة لمسار السياسة الإيرانية التقدمي. أسهمت أحداث العام 1953 في إقامة حاجز عاطفي بين الشعب الإيراني والولايات المتحدة، وجعلته يرتاب بالفطرة في دوافع أمريكا وسلوكها. نُظر إلى الولايات المتحدة في فترة من الفترات بوصفها حاميًا للمثل، قوة عظيمة رفضت مغريات التوسع الإمبريالي. لم يعد الكثير من الإيرانيين يعتقدون بذلك في أعقاب آب/ أغسطس من العام 1953.

أتت ثورة إيران الشعبية، بعد مضي ربع قرن، بثيوقراطية مصممة على مواجهة «الشيطان الأكبر» وتحديه. عبر ذلك التحدي عن نفسه، بعد مضي وقت قصير، من خلال أزمة الرهائن، حيث قام النظام الثوري باحتجاز اثنين وخمسين من الدبلوماسيين الأمريكيين أربعة عشر شهرًا. مثلت شدة ثوريي إيران وطموحاتهم ظاهرة جديدة للشعب الأمريكي. اعتادت الولايات المتحدة، بلا أدنى شك، على أبلستها من قبل عواصم العالم الثالث، ولكن الملالي تحدوا نموذج العلاقات بين الدول بشكل جوهري. بدا الأمريكيون، خلال العام 1979، ذاهلين من الصور اليومية لرجال الدين الذي يرمون

بلدهم بالكفر، بينما تحتفل الحشود الهائجة بمناسباتها الوطنية، مطلقة هتافات: «الموت لأمريكا». لم يتمكن الشعب الأمريكي من فهم «العهد القديم المعمم» - تكفير تلك الشخصيات لبلده، وهجومها على قيمه، وتقاليده. ترسخت نظرة معينة للجمهورية الإسلامية، بعد وقت قصير، في المخيلة الشعبية الأمريكية، لتحول إيران من مشكلة إستراتيجية إلى بلد مكروه يسيء إلى صورة الرمز الأمريكي دون عقاب يذكر.

اتسمت محاولة الولايات المتحدة الأبرز للتواصل مع إيران، «فضيحة إيران ـ كونترا» في منتصف الثمانينيات، بالسذاجة في طرحها، وقد فشلت في النهاية لارتباطها بمسألة الثوار النيكاراغويين. لطخت فضيحة السلاح مقابل الرهائن سمعة واحد من أكثر الرؤساء شعبية في فترة ما بعد الحرب، وقضت على مستقبل العديد من المسؤولين، وسببت ما لا يوصف من إحراج للولايات المتحدة. لا تشكل فضيحة إيران ـ كونترا حدثًا عابرًا، بالنظر إلى شعور الإدارات المتعاقبة بالخوف من التقارب مع إيران، الدولة المارقة في نظر الأمريكيين عمومًا. مثلت أي محاولة للتقارب مع إيران تضحية على مذبح سمعة الإدارات الأمريكية وبقائها. كان من الملائم ببساطة الإبقاء على سياسة الاحتواء، بغض النظر عن ضعفها وقلة فاعليتها. مثل الحذر السياسي، الناتج عن ذلك، السبب في تفويت إدارة كلينتون إحدى الفرص النادرة لتغيير حدود العلاقة بين البلدين بشكل جوهري.

تتجسد مأساة الأزمة الحالية، في العلاقات الأمريكية - الإيرانية، في استمرارية تقدير الإيرانيين قيم الأمريكيين، وإبداعهم، وتقدمهم الصناعي، بالرغم من مرور نصف قرن من العداوة بينهما. يقدر العارفون من الأمريكيين بإيران، على نحو مماثل، ما تتسم به الثقافة

الفارسية من غنى، ناهيك عن الكثير من صفات ذلك البلد العريق. تتمثل مفارقة أخرى، مع ذلك، في أن علاقات العداء بين البلدين كثيرًا ما تخفي المدى الذي تتوافق به غاياتهما الإستراتيجية في المنطقة. يصطف البلدان المتعاديان في الجهة ذاتها، في بعض الأحيان، وبما لا يتسم بتلك البساطة، بالنظر إلى ما يملكانه من مصلحة مشتركة في الحفاظ على استقرار أفغانستان والخليج العربي، ناهيك عن مقارعة التطرف السني. لو تمكن دبلوماسيو وسياسيو البلدين من تخطي مشكلة عدم الثقة التي تفصل بينهما، فسيشكل ذلك خطوة مهمة نحو إقامة شرق أوسط جديد.

مصدق وسياسة التدخل

نقلت الصحف الإيرانية، في شهر آب/ أغسطس من عام 2005، خبرًا عن لقاء آخر لمجموعة من المؤرخين لمناقشة نتائج انقلاب العام 1953، الذي أطاح برئيس الوزراء الوطني محمد مصدق[1]. تمحور موضوع النقاش حول ما إذا كان الانقلاب قد أعاق تطور الديموقراطية في إيران. قد لا يبدو استحواذ لقاء لمؤرخين، يتناول حدثًا وقع قبل خمسة عقود مضت، على كل هذه التغطية الإعلامية مفهومًا للأمريكيين العاديين، مع كل ما تتسم به ذاكرتهم حول التاريخ من محدودية. لا يزال التاريخ، مع ذلك، ماثلاً في مخيلة الإيرانيين، ولم يحظَ حدث ما بالتقييم المتواصل كما تورطُ الأمريكيين في الإطاحة بمصدق. يتسم انقلاب العام 1953 بالكثير من الأهمية، بينما تتوحد الأسطورة والتاريخ ليلقيا بظلالهما السلبية على العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية.

لم تكن إيران، في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، سوى بلد منكوب، يقاوم المجاعة والفقر بالكاد، ويعيش على الهبات الأمريكية

المتواضعة[2]. تتمثل المفارقة في أن الثروة لم تكن تعوزها، مع كل ما تملكه من احتياطيات نفط ضخمة تغذي الإمبراطورية البريطانية. تحكمت شركة النفط الأنجلو- إيرانية بقدر كبير من نفط إيران، وقد مثلت الحكومة البريطانية المسهم الأكبر فيها. بلغ العائد السنوي لتلك الشركة من النفط الإيراني، بحلول العام 1950، 200 مليون من الجنيهات، بينما لم تتجاوز حصة إيران 16 مليونًا[3]. حصلت شركة النفط الأنجلو- إيرانية على امتيازاتها النفطية تلك في بدايات القرن العشرين، عندما اجتاح البريطانيون الشرق الأوسط، متملقين الملوك والأمراء المحليين لتحقيق رغباتهم. لم تبدُ تلك الترتيبات الاستعمارية ظالمة فحسب، في أوائل خمسينيات القرن المنصرم، بل ومذلة كذلك حينما كان المد القومي يجتاح العالم الثالث الناشئ[4].

لم تكن مطالب إيران بالكثيرة في حينه، وتمحورت حول زيادة عائداتها من النفط، وتوفير ظروف أفضل للعمالة الإيرانية المعدمة. ارتأت إيران المطالبة بنصف العائدات النفطية، كما نصت عليه الاتفاقات بين شركات النفط الأمريكية والحكومتين السعودية والفنزولية[5]. اعترضت شركة النفط الأنجلو- إيرانية والحكومة البريطانية على ذلك؛ طمعًا في الأرباح، ناهيك عن الخوف من تشجيعه البقية على المطالبة بالمثل. تمثل أقصى ما استطاعت إيران الحصول عليه في أربعة ملايين جنيه إضافية سنويًا، ومزيد من التعهدات بتحسين ظروف العمال الإيرانيين. كان بمقدور بريطانيا، قبل الحرب العالمية الثانية، فرض مثل تلك الشروط بلا محاسبة، ولكن القومية أضحت الأيديولوجية المميزة للعالم النامي، في أوائل الخمسينيات، وهو ما عجز البريطانيون عن إدراكه فيما يتعلق

بالتعامل مع إيران. أقحمت بريطانيا نفسها، نتيجة عجزها عن مجاراة رياح التغيير، فيما كان بمقدورها أن تتفاداه من أزمات، لو اتبعت سياسات أكثر حكمة.

أثار الجدل حول النفط، مما لا مندوحة عنه، أزمة سياسية في إيران. اتجه الشاه اليافع ـ الطامح على الدوام إلى تعزيز سلطته، والاستقواء بالغرب -إلى قبول العرض البريطاني. انطبق الأمر ذاته على مجموعة من القوى المحافظة (ملاك الأراضي الكبار، سياسيي البلاط الخاضعين لبريطانيا)، وقد أظهروا الاستعداد لمنح مديري شركة النفط الأنجلو-إيرانية ما يطمحون إليه من سيطرة. مثلت تلك قراءة خاطئة للغاية للمزاجين الشعبي والبرلماني، بينما كانت إيران على وشك الدخول في أكثر الأزمات حدة في تاريخها.

لم يسهم السلوك البريطاني المتصلب إلا في توحيد مختلف فصائل المعارضة الإيرانية في تحالف واضح المعالم، «الجبهة الوطنية»[6]. تشكلت الأخيرة بصورة رئيسة من الإصلاحيين الليبراليين، والإنتلجنسيا، وعدد من رجال الدين، والناشطين الاشتراكيين، وحرفيي الطبقة الوسطى. لا بد من الإشارة إلى أن مطالب الجبهة الوطنية تجاوزت مسألة النفط، بعد وقت قصير، إلى التأكيد على مزيد من الحكم التمثيلي، والتعيين الدستوري للسلطات. سعت حكومة الجبهة الوطنية الناشئة إلى تحسين مستوى التعليم، وإقامة نظام صحي فاعل. استندت إصلاحاتها القضائية المقترحة إلى تحقيق المساواة أمام القانون، بينما انصبت جهودها الرامية إلى توسيع صلاحيات مجالس الحكم المحلية على تعزيز مبدأ لا مركزية السلطة. لم تمثل تلك حركة لاستعادة موارد إيران فحسب، بل وحلفًا تقدميًا يسعى لتجديد المجتمع ونظام الحكم الإيرانيين[7].

مثّل البرلماني والسياسي البارز محمد مصدق قلب تلك الحركة النابض. انتمى مصدق، بحكم أصوله الأرستوقراطية، وما تلقاه من علم في سويسرا، إلى شريحة ضيقة من النخبة الإيرانية، ترى في تولي المناصب الحكومية البارزة حقًا موروثًا لها. أظهرت تلك المجموعة احترامها للملكية وتقاليد طبقتها، وعملت على تشكيل البرلمان، ومجلس الوزراء، ودوائر الخدمات المدنية. لم ترق الهيمنة الأجنبية للقومي المتعصب مصدق، وقد عمل على صياغة مبدأ «التوازن السلبي»، الذي مكن إيران من الحفاظ على سيادتها عبر التلاعب على تناقضات الدول العظمى. اعتاد الرجل، المولع بتكلف السياسة الفارسية، الانتحاب في أثناء إلقاء خطبه، ناهيك عن تصنع المرض، وأداء دور المسن المرهف. كانت تلك الحركات المسرحية مفهومة للإيرانيين، ولكن مصدق بدا غير متزن، بل وغريب الأطوار في نظر من اعتاد السياسة الرزينة من المراقبين الدوليين. لا يجب أن يخفي ذلك الحقيقة المتمثلة في كون مصدق وطنيًا مخلصًا، سعى إلى تحرير بلده من براثن الإمبراطورية البريطانية[8].

أثار التعنت البريطاني المشاعر الوطنية الإيرانية بصورة أكبر، ملغيًا الإجماع على المطالبة بنصف العائدات النفطية. أصر موقف الأقلية في البرلمان، بقيادة مصدق، على التأميم الصريح لصناعة النفط، وقد بات يحظى بتأييد أكبر الآن. مرر البرلمان الإيراني مشروع قانون التأميم، في الثلاثين من شهر نيسان/ أبريل 1951، متحديًا الشاه، ودافعًا مصدق بقوة إلى سدة رئاسة الوزراء. لربما كان بمقدور البريطانيين تجنب تلك الأزمة لو أقروا باستحالة تجاهل مطالب إيران ـ لا سيما على ضوء الاتفاقات التي عقدتها الولايات المتحدة مع الدول النفطية الأخرى ـ واتبعوا سياسة

أكثر سخاء في تعاملهم مع تلك المطالب. أدى التعنت الإمبريالي للحكومة البريطانية، بكل الأحوال، ناهيك عن الطبيعة الجشعة لشركة النفط الأنجلو ـ إيرانية، إلى ثورية السياسة الإيرانية في نهاية المطاف.

لم يستبعد البريطانيون ما يدعى حاليًا «بتغيير النظام»، من بين خيارات التعامل مع تحدي مصدق. فرضت بريطانيا حظرًا صارمًا على تصدير النفط الإيراني، لتحرم طهران من قسط كبير من عائداته. شكل إعلان شركة النفط الأنجلو - إيرانية عن اتخاذها إجراءات قانونية بحق كل من يسعى لشراء نفط إيران عائقًا إضافيًا للعديد من شركات النفط العالمية التي تملكها القلق بالأساس من قانون التأميم. أدت مغادرة الفنيين البريطانيين، في تلك الأثناء، إلى شل صناعة النفط الإيراني بصورة جوهرية. أملت الحكومة البريطانية في أن يسهم تقويض الاقتصاد الإيراني الهش، وحرمانه من عائدات النفط، في توليد ما يكفي من الضغوط الشعبية للإطاحة بمصدق. بدأت أجهزة الاستخبارات البريطانية، علاوة على ذلك، في تنظيم وحشد إمكاناتها الضخمة في إيران بشكل سري.

تخفي فكرة «تآمر أمريكا الحاقدة على إيران» الكثير من الأحداث الفعلية فيما يتعلق بأزمة مصدق. أدركت إدارة ترومان مواطن الخلل في إستراتيجية بريطانيا، ومارست الضغوط على لندن لقبول مطالب إيران المشروعة. سعى الدبلوماسيون الأمريكيون المتعاقبون، بقيادة المُجد آفيريل هاريمان، فيما يتعلق بإيران على حد سواء، إلى تعديل مواقف مصدق، وإقناعه بأن الإصرار العقديّ على حقوق إيران لم يكن من شأنه حل النزاع على الأرجح. أدت أمريكا دور الوسيط في المراحل الأولى للأزمة، ومارست

الضغوط على كلا الطرفين؛ بغية دفعهما إلى التوافق. أبقت إدارة ترومان على مساعداتها لإيران، مما أسهم في تخفيف وطأة العقوبات البريطانية، وعملت على إثناء بريطانيا عن القيام بعمل عسكري متهور، ساعية إلى صياغة ما يقبله الطرفان من حلول تفاوضية[9]. لا يمكن الدفاع عن سلوك الولايات المتحدة، فيما يتعلق بأزمة التأميم، ولكن يجدر الإقرار كذلك بما بذله ترومان من جهود لمصلحة إيران.

أُحبطت دبلوماسية أمريكا العقلانية بصورة متزايدة، بالرغم مما بذلته من جهود جبارة، من قبل الاحتقان السياسي الذي كان يعم إيران. تلاشت إمكانية الوصول إلى تسوية للأزمة، بينما عمل مصدق على استقطاب الجماهير. أسهمت خطابات رئيس الوزراء المتشددة، وتعهداته بإنهاء النفوذ البريطاني، في إيجاد أوضاع سياسية أعاقت الوصول إلى حل معقول للأزمة. تمثلت الحقيقة في امتلاك البريطانيين القدرة على شل صناعة النفط الإيرانية، وحرمان البلاد من مصدر عائداتها الرئيس[10]. لم يكن نفط إيران في حينه، على النقيض من يومنا هذا، أساسيًا لأسواق النفط العالمية، مما جعل المجتمع الدولي أكثر تسامحًا إزاء سياسة العقوبات البريطانية. امتلك مصدق، بكل الأحوال، قدرة هائلة على تحريك القوى الوطنية المختلفة، ولكنها كانت محدودة فيما يتعلق بصياغة موقف تفاوضي مقبول لخصومه البريطانيين الأقوياء، المغالين في تعنتهم. تصلب كل من طرفي النزاع في مواقفهما، ناهيك عن الافتقار إلى سعة الأفق في تعيين مصالحهما، والنظر بحساسية مفرطة إلى النتائج السياسية لأي اتفاق بينهما. لم يمثل قانون التأميم، في نظر بريطانيا، سوى مصادرة لا قانونية لملكية خاصة، بينما عدَّته إيران

استعادة مشروعة لمورد طبيعي استغل فترة طويلة من قبل شركة أجنبية جشعة. بدت إمكانية التوصل إلى اتفاق بعيدة المنال، بينما تمسك كل من الطرفين بمواقفهما. تجسد الفارق الوحيد في امتلاك البريطانيين القدرة على احتمال كلفة تصلبهم، بما يفوق البلد الفقير المحروم من مورده الأساسي للبقاء.

تصرف مصدق باستبدادية متزايدة، بينما اشتدت الأزمة المحيطة بإيران، موسعًا سلطاته عبر استفتاءات مفبركة، ناهيك عن تهميش دور البرلمان، والسعي إلى تولي وزارة الحرب، والاستيلاء على الامتيازات الملكية. لم يكن مصدق في داخله سوى سياسي مبدئي، يقدس مؤسسات إيران ودستورها، ولكن الضغوط الناتجة عن الحكم، إبان تلك الأزمة المتصاعدة، أبرزت الجوانب الأكثر سلبية من شخصيته. بدا بطل الإصلاحات الديموقراطية والمحاسبة، بين عشية وضحاها، منغمسًا فيما أمضى ردحًا طويلاً من حياته السياسية في إدانته من تصرفات استبدادية.

بدأت أزمة إيران الاقتصادية المتصاعدة، علاوة على ذلك، في تصديع تحالف الجبهة الوطنية. أخذ عناصر الطبقة الوسطى، القلقون من تهاوي حظوظهم الاقتصادية، في الابتعاد عن مصدق بصورة تدريجية. ازداد قلق الإنتلجنسيا والحرفيين، في الوقت ذاته، من نزعات رئيس الوزراء الأوتوقراطية، وبدؤوا البحث عما هو بديل من القيادات، ناهيك عن عدد من الأحزاب السياسية الصغيرة المرتبطة بحركة مصدق التي أخذت تلتمس سبل الانفصال عنه. بدأ صوت الجيش يعلو، فيما هو أمر وأدهى ـ وهو الذي بقي صامتًا بالرغم من استبعاد مصدق الدوري لضباطه الكبار ـ ناهيك عن انخراط العسكر في تفاصيل اللعبة السياسية.

أدى الملالي الدور الأكثر غرابة، من بين شركاء مصدق في التحالف. كانت الجمهورية الإسلامية انتقائية على الدوام في استذكارها لهذا الحدث - كما معظم الأحداث التاريخية - وتجاهلت باستمرار دور رجال الدين في الإطاحة بمصدق. تمثل موقف رجال الدين البارزين على الدوام في النأي بأنفسهم عن حركة النضال القومي[11]. لم تنظر المؤسسة الدينية تقليدياً بعين الرضى إلى ما امتلكه السياسيون العلمانيون، كمصدق، من نزعات حداثية، ناهيك عن مطالبتهم بالحكم الجمهوري، وصبغ المؤسسات القائمة بالصبغة الليبرالية. فضّل الملالي الشاه المحافظ، مع مثالبه كافة، على التوجهات العلمانية لمصدق والجبهة الوطنية. تراجع رجال الدين، مع ذلك، عن معارضتهم الصريحة تلك، وأظهروا ما هو خجل من التأييد، بالنظر إلى الشعبية العارمة للقضية القومية. لم يقبل جميع رجال الدين البارزين، بكل تأكيد، سياسة الصمت تلك، كالخميني الثائر على سبيل المثال، ولكنهم التزموا في نهاية المطاف بما ترتئيه المرجعية. تم رفع لواء المعارضة الدينية من قبل الانتهازي آية الله عبد القاسم كاشاني، بعد أن رأى في ذلك فرصة لإبراز نفسه. بدل كاشاني من ولاءاته، وأدى ما هو مؤثر من الأدوار في سقوط مصدق. لا يجب أن تخفي مطالبة الجمهورية الإسلامية الدائمة باعتذار الولايات المتحدة عن تورطها في انقلاب العام 1953، الحقيقة المتمثلة في لا مبالاة رجال الدين، أو تآمرهم الفعلي للإطاحة بمصدق.

استحضر مصدق التهديد الشيوعي، في سوء تقدير آخر، بينما كانت عزلته تتزايد، بوصفها وسيلة لانتزاع التنازلات من الأمريكيين. سعى مصدق للضغط على الولايات المتحدة عبر الرسالة المؤثرة الآتية: «إن

لم يقدم العون العاجل والملموس لهذا البلد الآن، فلربما يكون ما يتخذ من خطوات في الغد، للتعويض عن إهمال اليوم، متأخرًا للغاية»[12].

اعتقد رئيس الوزراء أن انهيار الاقتصاد الإيراني، والخوف الأمريكي من التدخل الشيوعي، سيدفعان الولايات المتحدة إلى ترك بريطانيا، والعمل على إنقاذه من ورطته. لوح الرجل، بما لا يخلو من حماقة، بسيف الخطر الشيوعي؛ بغية إجبار الولايات المتحدة على مساعدته. أخفق مصدق في إدراك أن الخطر الشيوعي لن يؤدي إلا إلى احتضان الولايات المتحدة بريطانيا، حليفتها الوثيقة في الحرب الباردة، ومعارضة الأمريكيين التصلب الإيراني القومي. مثلت إيران مركز الكون لمصدق، كما العديد من مواطنيه، وقد افترض ببساطة أن القوى العظمى سترضخ لمطالب بلده. لم تقتصر تلك الرؤية المغلوطة لإيران على مصدق، ومثلت امتدادًا للتيه الفارسي التاريخي.

دفعت مجموعة من الأحداث الولايات المتحدة إلى التفكير في الإطاحة بمصدق، بحلول العام 1953، مع دخول أزمة النفط عامها الثالث. تبوأ الرئيس الجديد آيزنهاور سدة الحكم مصممًا على شن حرب باردة أكثر عدوانية، وقد أبدت إدارته شكوكًا واضحة في حيادية العالم الثالث[13]. أظهر آيزنهاور، ووزير خارجيته المنتمي إلى الصقور جون فوستر دالاس، تفهمًا أكبر للتأكيدات البريطانية بأن الحل الوحيد للأزمة يكمن في إحداث تغيير في النظام الإيراني[14]. بدا ذلك المطلب أكثر إلحاحًا مع تدهور الوضع الاقتصادي، وهو ما مكن حزب التودة الشيوعي الذي بات رئيس الوزراء يلوح مهددًا به، ويزيد من اعتماده عليه، في الوقت ذاته، بوصفه شريكاً في التحالف. لم يمتلك حزب التودة، في الواقع، مقدرة

كبيرة على الإطاحة بمصدق، بالنظر إلى أن راديكاليته لم تكن مقبولة للعديد من أطياف المجتمع الإيراني[15]. كثيرًا ما كانت نضالات العالم الثالث القومية، مع ذلك، تدرج ضمن سياسة الاحتواء، بالنظر إلى حرب الولايات المتحدة الباردة مع الاتحاد السوفييتي، بما يسمها من نظرة ضيقة إلى العالم بين مؤيد ومعارض. أضحى مصدق من ثم ضحية أخرى لازدواجية الحرب الباردة الصارخة: لا تصنف أي من الحكومات «سوى معنا أو ضدنا».

لا حاجة للخوض في تفاصيل مسرحية ضباط «السي آي أيه» التآمرية ضد مصدق، وهي التي رويت، بما يحبس الأنفاس، مرات عدة. تثير شخصيات المسرحية الاستغراب بالفعل: كيرميت روزفلت، سليل العائلة السياسية الأمريكية البارزة، يدفع الأموال للرعاع للتحرك ضد سيئ الطالع مصدق؛ عملاء أمريكيون يدعمون الشاه المتذبذب للعودة إلى طهران من منفاه في روما، واستعادة عرشه؛ أزلام الشيوعيين ورجال الدين يرفعون راية النضال ذاتها، ويشاركون في مظاهرات ممولة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا. تدخل الجيش أخيرًا، بينما انتقلت إيران من أزمة إلى أخرى، لينهي ولاية مصدق التاريخية، وإن قصر الزمن بها. تظل العملية الشهيرة، «أجاكس»، إحدى أكثر عمليات «السي آي أيه» السرية فاعلية، وقد قادت واشنطن إلى الاعتقاد بإمكانية النجاح في أماكن أخرى[16].

توجد، كما في معظم الأحداث السياسية، فجوة بين الشخصية التاريخية لمصدق، والأسطورة المتكونة. كان مصدق سيًاسيًا مبدئيًا بالفعل، وإن قادته إغراءات السلطة في بعض الأحيان إلى التلاعب بالانتخابات. كان وطنياً ملؤه التصميم، ولكنه أثني، من قبل سعيه للفوز بقبول الشعب، عن

الوصـول إلى ما من شـأنه إنهاء أزمته من حلول توافقية، وإنقاذ اقتصـاد إيران. لا شـك في أن الولايات المتحدة كانت وراء الإطاحة بمصـدق، ولكن تحالفه تصدع، بحلول العام 1953، بما يصعب معه الحفاظ على السلطة. امتلـك الرجـل، كمـا معظـم السياسـيين، شخصـية معقدة متناقضـة، صـيغت من قبل ما لم يختره بالمطلق من عوامل تاريخية. يظل مصـدق، مع ذلـك، ديموقراطيًا واعـدًا في المخيلة السياسـية الإيرانية المعاصـرة، أقصـته المؤامرات الأمريكية الحاقدة. لا يـزال الإيرانيون على قناعة بأن تلـك المؤامـرات حالت دون اتخاذ بلدهم ما ارتضـاه من خيـارات قومية، واسـتعادة موارده المنهوبة من قبل الغرب، والتخلص من الملكية المستبدة. لا تخلو تلك الاتهامات من الصـحة، بالنظـر إلى إمكانية تجنب الانقلاب من قبل حل سـريع لأزمة النفط، ناهيك عن دفع إيران نحو مسار سياسي أكـثر تقدميـة. لا يمكن التنبؤ بالطبـع بما كان التاريخ سـيؤول إليه، ولكن قناعات الإيرانيين تلك تظل راسخة فيما يذكرونه عن العام 1953.

لم يوفـر انقلاب العـام 1953، بطريقة أو بأخـرى، إمكانية قيام الثورة الإسـلامية في العام 1979 فحسـب، بل وجعلها واردة الحدوث أيضًا. باشر الشـاه، عقب التخلص من تهديد مصـدق الواضـح لحكمه، في إقامة دولة سـلطوية قمعية، معتمدًا على أجهزة اسـتخباراته المتعددة في الحفاظ على النظام. أطاح الانقلاب بشكل رئيس بالتوازن الداخلي الهش للقوة، والتعايش الملكي مع البرلمانات ورؤسـاء الوزراء المتعاقبين. تم سـحق الجبهة الوطنية، الحاضن الرئيس لطموحات الطبقة الوسطى الحداثية، حين حاربت الملكية الأحزاب السياسـية اليسـارية والمعتدلة بلا هوادة. برزت المؤسسـة الدينية ممثلاً رئيسًـا للمعارضـة السياسية، بينما قُمعت المعارضـة العلمانية بقوة،

وزُجّ بقادتها وسياسييها في غياهب السجون. نأى رجال الدين بأنفسهم إلى حد كبير، كما رأينا سابقًا، عن أزمة تأميم النفط، بينما عملوا في مراحل حاسمة على تمكين الملكية. برز عدد من رجال الدين الثائرين، كالخميني، بحلول ستينيات القرن المنصرم، وأسهموا في تحريك المؤسسة الدينية المؤثرة ضد النظام. تمكن الملالي، مستعينين بحرمة مساجدهم - بعد إضعاف القوى العلمانية إلى حد كبير - من الاستيلاء على قيادة المعارضة الناشئة للشاه، قبل الإمساك بزمامها كلية.

تحجب الطبيعة الحالية للعلاقات الأمريكية - الإيرانية الحقيقة المتمثلة في تطلع الإيرانيين إلى الولايات المتحدة، خلال النصف الأول من القرن العشرين، كمخلص حقيقي من المؤامرات الروسية، والإمبريالية البريطانية. ناشد رؤساء الوزراء الفارسيون المتعاقبون الولايات المتحدة التدخل في إيران بصورة أكبر، آملين في توظيف مثاليتها للتخلص من التعديات الأوروبية. أسهم انقلاب العام 1953 في تعميق الشكوك في القوى الأجنبية، والولايات المتحدة على وجه الخصوص. أسهمت الحقيقة المتمثلة في تحول الولايات المتحدة، في أعقاب الانقلاب، إلى راعٍ رئيس للملكية الفاسدة المستبدة، في ترسيخ صورتها المناهضة للتغيير الديموقراطي؛ بغية حماية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية. أدى الحدث التاريخي المؤثر، وإن جمح به الخيال الفارسي، إلى إيجاد حالة من عدم الثقة بين الإيرانيين والولايات المتحدة. لا يزال الإيرانيون، بكل تأكيد، يتطلعون إلى القيم الأمريكية، ولكنهم أدركوا، بعد انقلاب العام 1953، أن الولايات المتحدة لا تلتزم على الدوام بقيمها المعلنة، أو الدفاع عن الديموقراطية إن تعارضت مع مصالحها. لا يمكن أن تعود العلاقات بين البلدين إلى

طبيعتها، بالنظر إلى مظالم الإيرانيين التاريخية. نظر الإيرانيون إلى الولايات المتحدة، قبل العام 1953، كقوة ديموقراطية خيرة، ليسهم الانقلاب في تغيير صورتها إلى الأبد.

لا تستثني المظالم التاريخية الأمريكيين، على حد سواء، في خضم تلك المسرحية الدرامية المؤثرة. إن أسهم انقلاب العام 1953 في صياغة رؤية الأجيال الإيرانية المتعاقبة إلى الولايات المتحدة، فقد عملت أحداث العام 1979، وأزمة الرهائن المعقدة، على صياغة رؤية الأمريكيين إلى إيران، ناهيك عن تعزيز حالة عدم الثقة الهائلة بين الطرفين.

444 يوماً

غصَّت الصحف وشاشات التلفزة الأمريكية، بصورة مفاجئة، في شهر آب/ أغسطس من العام 2005، بصور العام 1979. مثلت مشاهد استيلاء الطلاب الثوريين على السفارة الأمريكية في طهران، وإحراق دمى العم سام، وتدنيس الحشود الغاضبة حرمة العلم الأمريكي حدث الساعة بامتياز. اشتعلت شرارة آخر أزمة في العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية من قبل خمس من الرهائن الأمريكيين السابقين، حين تعرفوا على الرئيس الإيراني الجديد المنتخب، محمود أحمدي نجاد بوصفه أحد خاطفيهم[17]. لم يقلل النفي الإيراني من غضب الرهائن، أو يثنيهم عن المطالبة بالعدالة، والحصول على تعويضات مناسبة. لا يمكن اعتبار أزمة الرهائن حدثًا عابرًا، ولا تزال صورها تسهم بصورة فاعلة، ناهيك عن العواطف الناتجة عنها، في صياغة الوعي الأمريكي الجماعي. تمثل أزمة الرهائن جرحًا نازفًا في نظر جيل من الأمريكيين، ولا يرى أولئك في إيران سوى دولة مارقة، غير قابلة للإصلاح.

بدأ يوم الأحد، الموافق للرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1979، كغيره من أيام طهران الثائرة، بينما عمت التظاهرات شوارع العاصمة. اتخذت مجموعة من الطلاب المتظاهرين منحى مغايرًا بصورة مفاجئة، لتقتحم أسوار السفارة الأمريكية الضخمة، وتعلن اعتقال الدبلوماسيين الذاهلين. تمثل الهدف الظاهري لاحتجاز الرهائن في تحذير الطلاب من أن إدخال الشاه إلى الولايات المتحدة، بغية العلاج، كان بمنزلة محاولة أمريكية لتدبير انقلاب ضد ثورة إيران الوليدة[18]. اعتقدت الأطراف كافة، في بداية المطاف، أن الأزمة لن تطول. أمل الطلبة ذاتهم أن يحققوا دعايتهم المنشودة، كي يعودوا إلى جامعاتهم فيما بعد؛ استشعرت إدارة كارتر، المعتادة على الانتهاكات الإيرانية، أن أزمة مؤقتة أخرى كانت في طريقها إلى الحل؛ وبدا مسؤولو الحكومة الإيرانية المؤقتة منزعجين، أكثر من كونهم مسرورين، من سلوك الطلاب المتشدد. أضحت أزمة الرهائن بعد وقت قصير جزءًا لا يتجزأ من السياسة الإيرانية المنقسمة بشدة، وهو ما أطال احتجاز الدبلوماسيين سيئي الطالع[19].

لا ينبغي إسقاط انقلاب العام 1953 من حسابات أزمة الرهائن، إن أردنا فهمها بصورة أفضل. كانت الثورة الإيرانية مهددة، بصورة جدية، في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1979: صراع أحزابها المتنافسة مع بعضها بعضًا، سعي أقليات إثنية في كردستان وخوزستان للاستقلال، واحتفاظ جيش الشاه بقدر كبير من قوته. لم يكن من غير المعقول بالنسبة للإيرانيين الذين خضعت بلادهم للتدخل الأجنبي المتواصل ردحًا طويلاً من القرن العشرين، أن يخشوا تآمر الولايات المتحدة وحلفائها ضد النظام الجديد[20]. أولم يكن من المنطقي الاعتقاد بأن السفارة التي دبرت انقلاب العام 1953 كانت تعد لمثله في العام 1979؟

تكشف العودة إلى إيران في العام 1979 عن نخبة ثورية خضعت لحصار جدي، وفق منظورها، تكافح الأعداء الحقيقيين منهم والوهميين. انتاب القلق الشديد قادة الجمهورية الإسلامية حيال التدخل الأمريكي، بالرغم من خطابهم الناري، ووقفتهم المتحدية. لم يكن من المعقول، لجيل من الإيرانيين المؤمنين أن التآمر الأمريكي كان وراء مصائب بلدهم كافة، أن يعتقدوا بأن إدارة كارتر يمكن أن ترضخ للواقع المتمثل في سقوط حليفها الوثيق في منطقة الخليج الإستراتيجية. وجه الاستيلاء على السفارة ضربة قاصمة للمؤامرات الأمريكية الحاقدة، وإن لم تكن حقيقية في حينه. ارتأى ثوريو إيران المتخوفون أن الاستيلاء على السفارة سيطيل أمد مهمتهم الجديدة بالضرورة.

وجد الخميني في أزمة الرهائن، كما رأينا سابقًا، فرصة ذهبية للالتفاف على خصومه السياسيين الداخليين، المعتدلين منهم على وجه الخصوص. أدرك الخميني، في أوائل أيام الجمهورية الإسلامية، في شهر شباط/ فبراير من العام 1979، أن الوقت لم يكن ملائمًا لإطلاق حكمه الإسلامي، بالنظر إلى افتقاره، وأتباعه، لما يكفل توليهم السلطة بالمطلق من تنظيم. وافق الرجل على تعيين المعتدل مهدي بازركان رئيسًا للوزراء. لقي الأخير قبول أحزاب الثورة المتحيرة، بالنظر إلى تاريخه الوطني المشرف، ومؤهلاته الدينية العالية، وما اشتهر به من تفانٍ وإخلاص. انتمى بازركان، بوصفه قائدًا لحركة التحرر، لجيل من المفكرين الإيرانيين الساعين إلى التوفيق بين قيمهم الدينية والتحديث. كان مهندسًا، وناشطًا سياسيًا سجن في عهد الشاه، ورجلاً مستقيمًا إلى أبعد الحدود. كان بازركان - بما يفوق ما سبق أهمية - رجل نظام حقيقياً، وباعث طمأنينة

للمحبطين من سلوك الثورة المتهور، ناهيك عن الساعين للحفاظ على دور المؤسسات القائمة[21].

لم تخفِ الحكومة المؤقتة نيتها في اتباع سياسة خارجية براغماتية، والإبقاء على العلاقات مع الولايات المتحدة. لم يكن ذلك يعني بالتأكيد تحالفًا على غرار ما ربط الشاه بالأمريكيين، بل الإبقاء على علاقات طبيعية بين البلدين، وتجنب ما هو غير ضروري من نزاعات. مثلت تلك الرسالة التي نقلها بازركان ووزير خارجيته، إبراهيم يزدي، إلى مستشار كارتر للأمن القومي، زبيغنيو برجيزنسكي، عند التقائهم في الجزائر العاصمة، عقب قيام الثورة بوقت قصير[22]. لم يسعَ بازركان إلى المناغمة بين المعايير الدولية والتوجهات الأيديولوجية فحسب، بل والتأكيد على حقوق إيران السيادية، دون استثارة عداء الغرب.

كان المسرح مهيئًا لمعركة شاملة بين القوى الدينية والعلمانية، بينما سعت كلتاهما إلى صياغة الثورة وفق منظورهما الخاص. عمل قادة الثورة، إبان الفترة المفصلية بين العامين 1979-1981، على صياغة العديد من القوانين ووثائق الحكم، وتعيين ما تقوم عليه الجمهورية الإسلامية من أسس. لم ينظر الخميني بعين الرضى إلى سياسة بازركان الخارجية المعتدلة: مثلت مقاومة «الشيطان الأكبر» عقيدة راسخة في فكر الخميني الأيديولوجي. لم تقم الثورة لإعادة إحياء الإسلام في المجتمع الإيراني فحسب، بل ومقارعة الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط. وظفت شبكة المساجد، ناهيك عن اللجان الثورية، والبنية التنظيمية الواسعة لرجال الدين المتشددين، للعمل ضد بازركان وحكومته المؤقتة. كان ثوريو إيران، بحاجة إلى أي من الأزمات لاستثارة الجماهير، وإضعاف

خصومهم، وتعزيز سلطتهم. منح الطلاب الراديكاليون، بسلوكهم المندفع، ما تحينه الخميني من فرص.

أبدى الخميني تأييده سريعاً، بعيد الاستيلاء على السفارة، لما قام به الطلاب، قائلاً: «تحاك المؤامرات في يومنا هذا في تلك السفارات، من قبل الشيطان الأكبر في معظمها»[23]. لم يعوز الخيال مطالب إيران لإنهاء أزمة الرهائن، على حد سواء، بينما دعت طهران إلى تسليم الشاه وإعادة ممتلكاته، وإنهاء التدخل الأمريكي في شؤون إيران الداخلية، والاعتذار عن الخطايا الأمريكية في السابق. أكد موقف الخميني أن الأزمة الراهنة ستطول، على النقيض من الاعتداءات السابقة على السفارة في أعقاب قيام الثورة. أسهم ترحيب الخميني بالاستيلاء على السفارة في زيادة تصلب الطلاب الذين باتوا يرون أنفسهم رأس حربة لنضال ثوري عظيم يهدف إلى تحرير إيران، إن لم نقل العالم الثالث بأسره.

عكست استجابة جيمي كارتر لأزمة الرهائن مأزق الإدارة العالقة بين حدود ما تملكه من قوة، والاستياء الشعبي المتزايد من سلوكها. لم تملك إدارة كارتر بحق حلاً سحرياً لإنهاء الأزمة التي ازدادت تعقيداً لتداخلها مع سياسة إيران الداخلية، بكل ما يسمها من انقسام وتقلب. أسهم إصرار الرئيس المشروع على الحفاظ على حياة الرهائن، وعودتهم سالمين، في تقليص خياراته بصورة إضافية. تمثلت الخيارات العسكرية المتاحة في توجيه ضربات عقابية ضد أهداف إيرانية عسكرية واقتصادية. تم استبعاد تلك الخيارات سريعًا مخافة ما يمكن أن تولده من ردود إيرانية رهيبة ـ قتل الرهائن. لم يكن من شأن الخيار البديل المتمثل في فرض حصار بحري على إيران سوى التسبب في قتل أمريكيين

وإيرانيين، على حد سواء، دون توفير حل سلمي للأزمة بالضرورة، ناهيك عما يمكن أن يثيره اتباع تلك الإستراتيجية من ردود إيرانية ضد حركة النفط في الخليج العربي، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من ارتفاع كارثي في أسعار النفط والغاز[24].

لجأت الولايات المتحدة، في ظل غياب خيارات ناجعة، إلى موقفها المألوف المتمثل في العقوبات الاقتصادية. فرضت واشنطن حظرًا تجاريًا شاملاً على الجمهورية الإسلامية، ناهيك عن مبيعات النفط الإيراني، باستثناء الغذاء والأدوية. جمدت إدارة كارتر، علاوة على ذلك، أرصدة إيران البالغة 12 مليار دولار في الولايات المتحدة[25]. لم يكن من شأن تلك الخطوات، على الأرجح، أن تفت في عضد نظام ثوري لا يكترث لكلفة تشدده. كانت طهران، علاوة على ذلك، قد أعلنت بالفعل رفضها بيع النفط إلى «الشيطان الأكبر»، ناهيك عن افتقادها الرغبة في توسيع الروابط التجارية الأخرى مع الولايات المتحدة.

تعززت الضغوط على إدارة كارتر إثر تحول مأساة الرهائن إلى واحدة من أوائل الأزمات الدولية التي احتلت جزءًا من النقاش والجدل السياسيين اليوميين في الولايات المتحدة. أثارت محنة الدبلوماسيين المحتجزين ردودًا عاطفية قوية من الشعب الأمريكي، في ظل تغطية إعلامية انفعالية مكثفة للأزمة. حرص المذيع الموقر في محطة «سي بي إس»، والتر كرونكايت، على إنهاء كل بث إخباري بعرض حصيلة للأيام التي أمضاها الرهائن في الأسر، بينما بثت شاشات التلفزة باستمرار صور رجال دين ملتحين وهم يهاجمون الولايات المتحدة. بلغت الثورة الإيرانية كل البيوت الأمريكية. عزز الرئيس كارتر، بدوره، من اهتمام الأمريكيين بالأزمة، بينما جعل من

محنة الرهائن، بشكل تلقائي، أولويته القصوى، ملازماً المكتب البيضاوي حتى وقت متأخر من الليل لإدارة الأزمة. أعادت محنة الرهائن إلى الأذهان، حين طال أمدها، ذكريات النضال الأمريكي في مرحلة ما بعد حرب فيتنام. بدت أمريكا، مجدداً، بمظهر الضحية المعتدى عليها، دون امتلاك القدرة على الرد بصورة فاعلة. أدى احتجاز الرهائن المتواصل إلى مطالبة الأمريكيين بالقيام بفعل ما، وإلقاء اللوم على كارتر، في نهاية المطاف، لما يبدو عليه من افتقار للحزم[26].

انصرف ملالي إيران المتشددون، في تلك الأثناء، إلى حصد ما عاد عليهم من فوائد نتيجة إثارة المشاعر القومية لدى الإيرانيين. قدم بازركان المحاصر وحكومته استقالتهما، في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1980، بعد الفشل في إطلاق سراح الرهائن، مما مهد الطريق للخميني وأتباعه لتعزيز سلطتهم بصورة إضافية. انتصر رجال الدين في الانتخابات البرلمانية، وأشرفوا على تمرير استفتاء يقر الدستور المعدل، بكل ما يمنحه للمرشد الأعلى من امتيازات. اتهمت المعارضة العلمانية المقموعة بالعمالة لأمريكا، ورُفضت انتقاداتها لنزعة الملالي الدكتاتورية بوصفها تهدد الوحدة الوطنية إبان المواجهة مع «الشيطان الأكبر». عمل الثوريون، في الوقت ذاته، على إطلاق ثورة ثقافية لتطهير مؤسسات الدولة وفق رؤيتهم المتشددة. تم تحويل إيران، في ظل الصراع مع الولايات المتحدة، إلى مجتمع جديد، يحكم من قبل فئة رجعية باسم التشدد الإسلامي.

لا بد من الإشارة إلى أن سلوك إيران لم يمثل خرقاً للقانون الدولي فحسب، كما أدانته الولايات المتحدة، بل انتهاكاً للتقاليد الشيعية الإسلامية على حد سواء. عرف رجال الدين الشيعة، تاريخياً، باهتمامهم بتأمين

المبعوثين الأجانب من غير المسلمين. حرصت الدول الإسلامية الكبرى على إكرام وفادة الدبلوماسيين من البلدان كافة، ومعاملتهم بما يستحقون من احترام. ما انفك رجال الدين، المسؤولون عن تطبيق الشريعة والقانون، يؤكدون على أهمية تلك التقاليد. استنت مجموعة كاملة من القوانين، بعد وقت قصير، لضمان حماية ممثلي الدول كافة. كان الخميني بلا أدنى شك، بحكم معرفته الدينية الواسعة، على علم بتلك التقاليد، وقد كان يدرك، بالتأكيد، أن سلوكه يتنافى مع المعايير الراسخة للنظام الإسلامي الذي أعلن التزامه بإقامته مرارًا[27].

اختارت إدارة كارتر اليائسة، مع فشل الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية لحل الأزمة، التدخل عسكريًا لإنقاذ الرهائن: «عملية مخلب النسر». كانت العملية المخططة معقدة من الناحية اللوجستية: دخول طاقم مكون من 118 رجلاً إيران جوًا، عبر ثماني طائرات مروحية، قبل إعادة التزود بالوقود في الصحراء الوسطى، والتقدم نحو موقع قريب من طهران. تعين على الرجال، فيما بعد، التوجه نحو السفارة باستخدام عربات متمركزة في الموقع، قبل اقتحام مجمعها. مثلت المهمة تحديًا كبيرًا في أحسن الأحوال، وقد اضطر القادة العسكريون إلى إلغائها، بعد وقت قصير، نتيجة الأحوال الجوية السيئة، والافتقار إلى التنسيق الكافي. أدت المشكلات الفنية الناتجة عن العاصفة الصحراوية، وتحطم طائرة مروحية، وأخرى للتزود بالوقود، إلى مقتل ثمانية من الأمريكيين[28]. شعرت الولايات المتحدة بإذلال شديد، بعد أن فشلت، وهي القوة العظمى، في إرغام إيران على تحرير دبلوماسييها، أو القيام بذلك عسكريًا. بدا شعار الخميني الدائم: «لا تستطيع أمريكا القيام بشيء»، صحيحًا بصورة مفاجئة، مخيفًا إلى أبعد الحدود.

بدا الخميني، بحلول خريف عام 1980، مستعدًا لإنهاء محنة الرهائن الأمريكيين. بسط الرجل وأتباعه، في حينه، سيطرتهم على مؤسسات السلطة الرئيسة كافة، وطغت رؤيته للنظام الثيوقراطي الصارم على ما أبداه شركاؤه السابقون في التحالف من معارضة. أقر بهزاد نبوي، بصفته معاونًا مقربًا للخميني، قائلاً: «مثّل الرهائن الثمرة التي استقينا منها العصائر كافة»[29]. بدّل اجتياح العراق إيران، في الثاني والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1980، من الأولويات الوطنية بصورة أكثر دراماتيكية، بينما اضطر النظام الديني إلى حشد طاقاته لخوض حرب طاحنة. سجّل الخميني نقطة أخيرة ضد نظيره الأمريكي، رافضًا إطلاق سراح الرهائن حتى خسارة كارتر الانتخابات، وتسليمه السلطة رسميًا إلى خلفه رونالد ريغان. ارتأى الخميني أن حل الأزمة قبل الانتخابات يمكن أن يصب في مصلحة كارتر، مما دفعه إلى الإبطاء من وتيرة العملية للتقليل من قاعدة تأييد الرئيس في الداخل. نجح الخميني، بصورة أو بأخرى، في الإطاحة برئيس أمريكي، بينما مني كارتر بهزيمة ساحقة. مثّل ذلك نصرًا عقيمًا، بالنظر إلى أن الجمهورية الإسلامية باتت تواجه إدارة ريغان الأكثر تشددًا[30].

يعكس اختلاف آراء الأمريكيين والإيرانيين تجاه أزمة الرهائن تباين أثرها في كلا البلدين. مثلت السفارة، في نظر الإيرانيين، «وكرًا للجواسيس»، ومقرًا لقوة عظمى دعمت الملكية المستبدة. نظر الأمريكيون، من جهة أخرى، إلى مواطنيهم المرتهنين بوصفهم أفرادًا عاديين احتجزوا برغم إرادتهم من قبل نظام لا إنساني. مثلت أزمة الرهائن، في نظر الإيرانيين، ضربة قوية لدولة عظمى: مثالاً سياسيًا على ما يمكن أن

يظهره العالم الثالث من تحدٍّ، بينما نظر الأمريكيون إليها عبر معاناة أسر الرهائن المحتجزين بلا مبرر: مأساة أصابت مواطنيهم الأبرياء.

لم يصب خيال الخميني الواسع، بما يدعو للاستغراب، في مصلحته. ربما مكنت أزمة الرهائن الرجل من التخلص من خصومه الداخليين، ولكنها ضمنت عداء الشعب الأمريكي المكلف لبلاده المحاصرة. دفعت إيران بالتأكيد ثمنًا باهظًا لسلوكها، بينما أجبرت، من قبل الاستياء الدولي على التعامل مع غزو صدام بمفردها. وقعت الجمهورية الإسلامية ضحية لاجتياح صدام، واستخدامه الأسلحة الكيميائية بلا تمييز، ولكن العديد من الدول لم تكن مستعدة، بالنظر إلى انتهاك إيران القانون الدولي، للوقوف إلى جانب الملالي، وإضفاء الشرعية على دعاويهم. دفعت إيران، علاوة على ذلك، ثمنًا باهظًا آخر حين اصطفت أقوى دول العالم اقتصاديًا وعسكريًا إلى جانب العراق في حربه الطويلة ضد إيران.

لا تزال أزمة الرهائن، بما يتجاوز نطاق الحرب العراقية ـ الإيرانية، تستنزف الأثمان من طهران. ترسخت صورة معينة، لا يمكن محوها، للجمهورية الإسلامية في المخيلة الشعبية الأمريكية. نظر الأمريكيون إلى الإيرانيين بوصفهم متعصبين، وأصوليين رجعيين خاضعين لثقافتهم الغريبة، القائمة على الشهادة، المفتقرة للعقلانية. تمكنت الثيوقراطية الشاذة، المنغمسة في أيديولوجيتها المتحجرة، في نظر العديد من الأمريكيين، من إذلال أمريكا، والنجاة بفعلتها. تتمثل صورة إيران الراسخة في أذهان الأمريكيين بهتافات: «الموت لأمريكا»، ورجال الدين بعباءاتهم الغريبة، والجماهير المتحدة في كرهها أمريكا.

لم تكن الولايات المتحدة، بالتأكيد، غريبة عن الصراعات الأيديولوجية، بينما عملت على مقارعة الاتحاد السوفييتي واحتوائه أكثر من أربعة عقود. لا يمكن قياس ذلك على أزمة الرهائن المختلفة بصورة جوهرية. لم يكن ما شعر به الأمريكيون من غضب تجاه إيران بخافٍ على أحد. أضعفت الأزمة ثقة الأمريكيين في طهران، لتزيد مجتمعي البلدين تباعدًا. أعاق الازدراء الشعبي الأمريكي للجمهورية الإسلامية فرص التقارب بين البلدين، ناهيك عن التحركات الدبلوماسية لأي من الإدارات الأمريكية الساعية إلى استمالة إيران. امتلك البلدان خلال ربع القرن الأخير، مما يثير السخرية، الكثير من المصالح المشتركة، ولكن الحاجز العاطفي حال دون التوصل إلى ما يمكن ذكره من تعاون بينهما.

ألقت أزمتا العامين 1953 و1979 بظلالهما العاطفية المؤثرة على العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، مما أسهم في تجاوز البعد الإستراتيجي بين البلدين. كانت فضيحة إيران - كونترا، مع ذلك، ما أثار خوف المسؤولين المنتخبين، والدبلوماسيين المعينين، من اتباع سياسة خلاقة تجاه الجمهورية الإسلامية. يستلزم إنهاء الوضع المعقد بين الولايات المتحدة وإيران الكثير من الحنكة والمخاطرة. لم يكن هناك، بعد فضيحة إيران- كونترا، الكثير من المسؤولين الطموحين، المستعدين لانتهاج سياسة خلاقة تجاه إيران، مع كل ما يمكن أن يترتب على ذلك من مخاطر.

إنجيل، وكعكة، وصواريخ

لم يغير التوصل إلى حل لأزمة الرهائن من حال العلاقات الأمريكية- الإيرانية. استمرت طهران في تحديها وعدائها للولايات المتحدة، بينما

انتهجت إدارة ريغان سياسة عقابية قائمة على الضغط والاحتواء. بدا البلدان عالقين في شرك دوامة مستمرة من العداء، بدءًا من تفجير مقر المارينز في بيروت في العام 1983، انتهاء بمحاولة واشنطن تدويل عقوباتها الاقتصادية على إيران. أسهم توجه إيران الراديكالي، بصورة أو بأخرى، في إطالة أمد تلك العداوة. لم تكن الولايات المتحدة على استعداد، بالنظر إلى أهمية الشرق الأوسط لأمن أمريكا، لترك المنطقة رهينة للتوجهات الأيديولوجية الإيرانية. لم يكن من شأن ازدياد السلوك الإيراني عداوة، في الواقع، سوى زيادة إصرار واشنطن على دعم حلفائها، وتعزيز وجودها في المنطقة. تمثلت سياسة الولايات المتحدة المتواصلة في وضع العراقيل أمام إيران؛ بغية توجيه رسالة حازمة إلى النخبة الحاكمة فيها، ومن يدورون في فلكها في المنطقة.

دفعت أمريكا، في بعض الأحيان، من قبل هوسها بمقارعة النفوذ الإيراني، إلى التحالف مع دول مارقة، كعراق صدام حسين. لم تبخل إدارة ريغان بالدعم على النظام العراقي الذي رأت فيه سدًا منيعًا في وجه الثورة الإيرانية. وقفت واشنطن إلى جانب العراق في حربه مع إيران، عبر تقديم الدعم الاقتصادي، والمعلومات الاستخبارية الحربية الحساسة. تمثل ما يفوق ذلك فظاعة في لا مبالاة الولايات المتحدة تجاه استخدام صدام الأسلحة الكيماوية ضد الجنود والمدنيين الإيرانيين[31]. لم تتسامح إدارة ريغان فحسب مع سلوك صدام ـ المتمثل في الاعتداء على الجيران، واستخدام أسلحة الدمار الشامل ـ الذي رفضته إدارتا بوش الأب والابن فيما بعد، بل وشجعته ضمنيًا كذلك. تجاهلت واشنطن خطابها، ومبادئها، ومصالحها، بدافع من شكوكها في إيران، عبر دعم (القاتل الجماعي) صدام حسين[32].

وضعت فضيحة إيران ـ كونترا سيئة الصيت، كما كان باديا ـ والمتمثلة في الاتفاق الشائن بين واشنطن وطهران على مقايضة السلاح مقابل الرهائن الأمريكيين في لبنان، وتمرير المال الإيراني إلى نيكاراغوا؛ بغية دعم ثوار الكونترا ضد الحكومة الماركسية هناك ـ وضعت حدًا للاتهامات والشكوك المتبادلة بين الطرفين[33]. دافع العديد من المسؤولين في إدارة ريغان عن سلوكهم، ما إن تكشفت الفضيحة، عبر التأكيد على أن الصفقة تمت لدعم سلطة المعتدلين ضمن المؤسسة الدينية الإيرانية[34]. لا تزال هناك الكثير من الخفايا عن فضيحة إيران ـ كونترا، بالرغم من التحقيقات البرلمانية العديدة، وما نشر عنها من مذكرات. هل امتلكت حكومة الولايات المتحدة ما هو نافذ من بصيرة للتمييز بين الفئات المتداخلة في إيران، وتعيين المعتدل منها؟، كيف يمكن لنقل السلاح إلى إيران تدعيم سلطة أولئك المعتدلين؟، هل كان الخميني، بكل ما يكنه من عداء للولايات المتحدة، مستعدًا للتخلي عن أيديولوجيته، والبدء في علاقة جديدة مع واشنطن؟، وما كانت، بالطبع، النتائج الدائمة لأحد أكثر إخفاقات الدبلوماسية الأمريكية درامية تجاه إيران؟

لا بد من الإشارة هنا ـ بالرغم من تناول مقاربة الجمهورية الإسلامية تجاه إسرائيل لاحقًا ـ إلى أن فضيحة إيران ـ كونترا تتداخل، إلى حد ما، ضمن نطاق شبكة العلاقات الإسرائيلية ـ الإيرانية المعقدة. وفرت حرب العراق مع إيران مجموعة متفردة من الفرص والتحديات لإسرائيل. مثّل وصول النظام الثيوقراطي، المصمم على دعم القوى الإسلامية المناهضة لإسرائيل، تهديدًا جديًا معلنًا لتل أبيب. لم يزل الإسرائيليون، من جهة أخرى، يصنفون العراق عدوًا أكبر لهم في بداية الثمانينيات. تبنى نظام

البعث، مع سعيه لقيادة العالم العربي، موقفًا متشددًا في معاداة إسرائيل، وانصرف إلى حشد المنطقة ضد إسرائيل. تزعم العراق، علاوة على ذلك، الجبهة العربية الساعية إلى عزل مصر في أعقاب قبول السادات اتفاقية كامب دايفيد مع إسرائيل. كان سلوك العراق، على نحو خاص، مثيرًا لقلق المسؤولين الإسرائيليين الذين أملوا في عقد اتفاقيات مماثلة مع دول عربية أخرى. اعتبر العديد أن نظام صدام، الذي لا يمكن التنبؤ بسلوكه، وسعيه لامتلاك أسلحة نووية (وهو ما أدى، في العام 1981، إلى قيام إسرائيل بضربة استباقية ناجحة ضد مفاعل تموز العراقي) يمثلان تهديدًا أكثر خطورة من النظام الثيوقراطي في إيران. لم ترفض إسرائيل بالمطلق فكرة مساعدة إيران في حربها التي شغلت صدام، واستنزفت خزينته[35].

نزعت السياسة الخارجية الإسرائيلية على الدوام، بما يتجاوز مسألة العراق، إلى إقامة علاقات مع «الطوق الخارجي» للشرق الأوسط، المتمثل في الدولتين غير العربيتين تركيا وإيران. ما انفكت فكرة الاصطفاف إلى جانب دول المنطقة غير العربية تداعب مخيلة السياسيين الإسرائيليين، بالنظر إلى علاقات تلك الدول المتوترة والإشكالية مع العالم العربي. يمكن لإنشاء مثل تلك العلاقات إخراج تل أبيب من عزلتها، وممارسة الضغوط على الأنظمة العربية المتشددة للقبول بشرعيتها. لم تأخذ تلك المقاربة في الحسبان، بما يدعو للاستغراب، معاداة الملالي الشديدة للصهيونية، بالنظر إلى أن الخميني لم يكن مستعدًا لكبت عدائه تجاه إسرائيل، التي أمضى ردحًا طويلاً من الزمن في مهاجمتها[36].

تتكشف لا أخلاقية السياسة بأبرز صورها في الشرق الأوسط. بدأت تل أبيب في بيع الأسلحة إلى إيران، عقب غزو العراق لها بفترة بسيطة، استنادًا إلى الشعار المتمثل في «عدو عدوي، صديقي»[37]. امتلك الإسرائيليون الكثير من المبررات لدعم السياسة الهادفة إلى إطالة أمد الحرب، واستنزاف موارد صدام، وصرف انتباه إيران. لم يتمكن الإسرائيليون من بيع تلك الأسلحة إلى طرف ثالث دون قبول الولايات المتحدة، بالنظر إلى أنها تمثل المصدر الرئيس للترسانة العسكرية الإسرائيلية. لم تتوقف استمرارية السياسة الإسرائيلية على قبول الولايات المتحدة فحسب، بل وتواطئها كذلك. فعل المسؤولون الإسرائيليون الكثير لتوريط الولايات المتحدة في صفقاتهم مع إيران، ناهيك عن دورهم الحاسم في التوسط لإنجاح صفقة الأسلحة مقابل الرهائن.

لا يخرج واقع جنوب لبنان، في بداية الثمانينيات عن نطاق تلك العلاقة المعقدة. دمرت الحرب الأهلية الدائرة بين طوائف لبنان المختلفة واحدًا من أكثر المجتمعات التقدمية في الشرق الأوسط. احتجزت مجموعة من المبشرين، والصحافيين، والأكاديميين الأمريكيين، في خضم تلك الحرب الطاحنة، وأخذوا رهائن من قبل عميل إيران الشيعي، حزب الله. ألقت تلك الأزمة بظلالها على الرئيس رونالد ريغان الذي شعر بالقلق حقيقة لاحتجازهم المتواصل. ما انفك الرئيس المحزون يمارس الضغوط على عملاء استخباراته ومستشاريه السياسيين بغية تحرير الرهائن. لم يدرك الرجل السبب الكامن وراء عجز قوة عظمى عن تحرير حفنة من مواطنيها في جنوب لبنان. مكنت التطورات في إيران، في الوقت ذاته، من مقايضة الأسلحة الأمريكية بالرهائن.

لم يكن موقف إيران بالسهل كذلك بحلول منتصف ثمانينيات القرن المنصرم. لم تستنزف حربها الطاحنة مع العراق اقتصادها فحسب، بل وأثارت استياء جماهيرها، المؤدلجة ثوريًا، على حد سواء. أوقعت آلة صدام الحربية خسائر فادحة في صفوف الإيرانيين وقواتهم. أسهم ذلك في إثارة مخاوف النظام الديني من استياء الشعب، وسعيه للانقلاب على قادته. احتاجت إيران، بالنظر إلى إصرار الخميني المطلق على مواصلة الحرب، إلى ما توفره الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، من أسلحة وقطع غيار. التمس رفسنجاني، البراغماتي على الدوام، وحلفاؤه سبل الحصول على السلاح الأمريكي. التقى المسؤولون الإسرائيليون، بما يثير الاستغراب، مع عدد من السماسرة القذرين، ورجال الدين الماكرين، والمسؤولين الأمريكيين السذج لصياغة اتفاق يلبي رغبة كل من ريغان وإيران في إطلاق سراح الرهائن، والحصول على السلاح. قد لا يمثل سوى الشرق الأوسط وحده بوتقة تنصهر فيها كل تلك العوامل المتضاربة: صفقات الأسلحة الإسرائيلية ـ الإيرانية السرية، واحتجاز الرهائن في جنوب لبنان، واهتمام الرئيس الأمريكي بإطلاق سراح مواطنيه المرتهنين.

تعكس الجوانب الهزلية للعملية قصورها من الناحية الفكرية. وصل مستشار الأمن القومي السابق، روبرت «باد» ماكفرلين، طهران وبجعبته كعكة وإنجيل موقع من الرئيس ريغان، كبادرة حسن نية، آملاً في التقاء من أتى لتمكينهم من معتدلين. لم يحظَ ماكفرلين سوى بلقاء مسؤولين من الصف الثاني في وزارة الخارجية الإيرانية، قبل أن ينهوا اللقاء معه سريعًا. وصلت طهران، في الوقت ذاته، شحنة من الأسلحة الأمريكية المتطورة، لا سيما صواريخ تاو المضادة للدبابات، ناهيك عن إطلاق سراح

عدد مـن الرهائن. اختطف المزيد منهم فيما بعـد بالنظر إلى ما يمثلونه من سلعة رابحة يستخدمها الملالي في المقايضة.

امتلكت الأطراف المنخرطة في الصفقة دوافع مختلفة. عملت إسرائيل، لا أكثر، على دعم إيران في حربها ضد العراق، عدوها الأكثر خطورة. كان ريغـان بحاجة ماسـة لإطلاق سـراح الرهائن، وقد أذعن بوضـوح لاتفاق يتناقض مع سياسة إدارته المتمثلة في حظر بيع الأسلحة إلى إيران. أمل عدد من المسـؤولين الأمريكيين، بمن فيهم ماكفرلين، كمـا كان باديًا في حينه، أن تسـهم صفقة الأسـلحة في تطبيع العلاقات بصورة أكبر مع طهران. لم يهتم مسـؤولون آخرون، من المنخرطين في الصفقة، كالمعاون العسكري في مجلس الأمن القومي، اللاأخلاقي أوليفر نورث كثيرًا بإمكانية التوافق مع إيران، بل بمسـاعدة ثوار الكونترا في حربهم ضـد الحكومة النيكاراغوية الماركسية. لم يمضِ الكثير من الوقت قبل أن يحول نورث ورئيسه، مستشار الأمـن القومي جون بويندكسـتر، عوائد مبيعات الأسـلحة إلى الثوار، بما ينتهـك قوانين الكونغرس. لم يكن بالإمكان تجنب الفضـيحة الناتجة عن صـفقة الأسـلحة، بالنظر إلى تلك الطموحات المتباينـة، والطبيعة المقيتة للعديد من المنخرطين فيها.

هـل كان هناك معتدلون في إيران، على اسـتعداد لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، إن هم امتلكوا مجموعة من الأسـلحة لا أكثر؟. لا شـك في أن الانقسـام يحيط بالسياسة الخارجية لإيران. يأسف الساسة الأكثر براغماتية، كرفسنجاني، لما فرضته الجمهورية الإسلامية من عزلة قاتلة علـى نفسـها، ويؤكـدون علـى أن إيجاد الحلول لمـآزق إيران الاقتصـادية يتطلب تطوير العلاقات مع الأسـواق العالميـة[38]. نبعت تلك الواقعية من

الضرورة المتمثلة في عدم قدرة إيران على خوض الحروب، أو التعامل مع أعبائها الاقتصادية وكثافتها السكانية المتزايدة، من دون تحسين علاقاتها الدولية. يخطئ قراءة الوضع الداخلي الإيراني من يعتقد أن إعادة تعيين المصالح البراغماتية تلك يمكن أن تمنح القوة لفئة معتدلة تملك الاستعداد والقدرة على تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة.

أخفق المسؤولون الأمريكيون الكثر، الذين دفعوا باتجاه دعم المعتدلين، في تقدير أن آية الله الخميني كان لا يزال المتحكم الرئيس في عملية صنع القرار الإيراني. احتاجت قوات الخميني إلى ما لا توفره سوى الولايات المتحدة من أسلحة؛ بغية تحقيق هدفه المتمثل في الإطاحة بصدام. لم يكن استعداد الرجل لمقايضة الأسلحة بالرهائن عائدًا بالحد الأكبر إلى رغبته في البدء بعلاقة جديدة مع الولايات المتحدة، بل إدراكه أن غايات حربه المقدسة تستلزم التراجع فيما يتعلق بذلك الملف. لا تزال أمريكا تمثل «الشيطان الأكبر»، وإن امتلك ما يمكن استخدامه من ترسانة ضد الخطر المباشر، صدام. لم تتعلق المسألة كثيرًا، في نهاية المطاف، بصعود المعتدلين في إيران، بل بمتطلبات نظام يائس يخوض حربًا مكلفة، حددت مقاربة طهران تجاه صفقة الأسلحة.

لا تزال فضيحة إيران ـ كونترا تلقي بظلال واهية، وإن أمكن تمييزها، على سياسة الولايات المتحدة. يتمثل ما تقتضيه السياسة بالقدر الأكبر في الحذر، الذي يترجم عادة إلى سياسات عقيمة، تفتقر إلى الإبداع. قد يعجز أي كان عن كبت سخريته من ماكفرلين وغيره من المسؤولين الأمريكيين الذين وصلوا طهران بإنجيلهم وكعكتهم. أخطأت إدارة ريغان حساباتها في المراحل كافة، مستبدلة انطباعاتها الخاطئة بالتحليلات

المنطقية. يتطلب إيجاد حل لمعضلة العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية امتلاك ما هو واسع من الخيال، والتفكير فيما يخرج عن نطاق المألوف. لم يعد الكثير من المسؤولين الأمريكيين على استعداد للمخاطرة، أو التقدم بأفكار خلاقة، بعد خروج فضيحة إيران ـ كونترا إلى العلن، وقضائها على مستقبل العديد، وتلطيخها سمعة إدارة بأكملها. لم تخرج السياسة الخارجية الأمريكية، منذ ذلك الحين، عن نطاق حدودها الضيقة فيما يتعلق بالتعامل مع إيران.

تمثل أحد أكثر المكونات تأثيرًا، لتلك التركة الثقيلة، في الإضعاف من فكرة وجود معتدلين إيرانيين. نُبذ مفهوم البراغماتية الإيرانية، بعد رحيل الخميني من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بكل ما استقته من عبر مما يسمى دروس فضيحة إيران ـ كونترا. تتجلى مأساوية ذلك بأبرز صورها عند وصول محمد خاتمي إلى الحكم في العام 1997، وتجاهله منذ البدء من قبل إدارة كلينتون، بوصفه سياسيًا إيرانيًا آخر، معسول الكلام، لا أكثر. لم تفتقر إيران في الثمانينيات، كما رأينا سابقًا، إلى المعتدلين الراغبين في صياغة علاقات مختلفة مع الولايات المتحدة، ليجهض الخميني، بوجوده المهيمن، مبادراتهم كافة. لا يزال ذلك الوجود قائمًا، حتى يومنا هذا، في نظر العديد من الأمريكيين.

عقدت واشنطن العزم على إبداء الحزم بعيد افتضاح أمر الصفقة، التي جاءت مناقضة لتوجهات الإدارة العلنية، والكثير من التصريحات الرسمية، ناهيك عن الحرب على الإرهاب. أظهرت الإدارة المزيد من التأييد للعراق، بينما عملت بصورة إضافية على عزل الجمهورية الإسلامية واحتوائها. لم تكن تلك التوجهات ذات ضرورة إستراتيجية

فحسب، بل وسياسية كذلك. التزمت إدارة ريغان، كنتيجة لفضيحة إيران ــ كونترا، بموقفها الاتهامي المعادي لطهران. لم يتطلب اتباع مقاربات بديلة تجاه إيران أثمانًا سياسية باهظة فحسب، بل والكثير من المخاطرة على الصعيد البيروقراطي.

ألقت فضيحة إيران ـ كونترا كذلك بظلالها على السياسة الداخلية الإيرانية المنقسمة. تمثل رد الفعل الأمريكي على الصفقة في الكثير من التحقيقات البرلمانية المؤثرة، والصخب الإعلامي الهادر، بينما لم يكن ما دار من صراعات في أروقة حكم الجمهورية الإسلامية بأقل حدة، وإن لم يخرج إلى العلن بالصورة ذاتها في بادئ الأمر. ألقت الحساسية الناتجة عن التعامل مع «الشيطان الأكبر» بتداعياتها على طهران. لا يسهم التعاطي مع الأمريكيين عادة، كما تدلل مرحلة بازركان، في إطالة عمر السياسيين في الجمهورية الإسلامية. خرجت الفضيحة الشائنة إلى العلن، للمرة الأولى، عندما قام أحد الأحزاب الإيرانية المتطرفة بتسريبها إلى صحيفة لبنانية. دعا البرلمان الواقع تحت هيمنة المتشددين إلى إجراء تحقيق «لتحديد مَنْ قرر إقامة صلات مع واشنطن من مسؤولين وسلطات»[39]. وجد البراغماتيون، كرفسنجاني، أنفسهم في مرمى نيران المتشددين نتيجة موقفهم المزدوج من الولايات المتحدة. لم ينتهِ ما أثارته الصفقة من صخب إلا عند تدخل الخميني شخصيًا، وتأنيبه البرلمانيين، قائلاً: «لا يجدر بكم إثارة الانقسام. يتنافى ذلك وتعاليم الإسلام»[40]. كان تدخل الخميني وحده، في نهاية المطاف، ما أنقذ رقاب رفسنجاني وحلفائه البراغماتيين.

تولى رفسنجاني وحلفاؤه قدرًا أكبر من السلطة، بعد وفاة الخميني، دون أن يقلل ذلك من مخاوفهم فيما يتعلق بالتعامل مع الولايات المتحدة. حرص المتشددون، بقيادة المرشد الأعلى الجديد خامنئي، على مراقبة وإعاقة أي من المحاولات الرامية إلى التقارب مع «الشيطان الأكبر». طرح رفسنجاني، ذو التوجهات الأيديولوجية الضعيفة، في بعض الأحيان أفكارًا حول علاقات جديدة مع الولايات المتحدة، ليتراجع سريعًا ـ مستذكرًا ماضيه، مدركًا حدود سلطته ـ أمام مقاومة اليمين المتشدد. غدت فضيحة إيران ـ كونترا، بصورة أو بأخرى، جزءًا لا يتجزأ من السياسة الإيرانية المنقسمة بشدة، لتضعف صوت الاعتدال فيما يتعلق بالتعامل مع الولايات المتحدة.

لا يزال شبح إيران – كونترا، بعد مضي عقدين من الزمن، يطارد واشنطن وطهران. يدرك كلا الطرفين إخفاقاتهما السابقة في المضي بعلاقتهما قدمًا، بالرغم من التحركات العرضية لتخفيف التوتر بينهما. أظهر السياسيون في البلدين عجزًا واضحًا عن القيام بمبادرات جريئة، ناهيك عن الحذر على الصعيد البيروقراطي، وهو ما سيقوض إحدى الفرص النادرة لإعادة ترتيب العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية بشكل جوهري.

حوار الحضارات

يعتقد الكثيرون أن ولاية الرئيس خاتمي منيت بفشل ذريع. لم يحقق خاتمي، بالتأكيد، طموحه الكبير المتمثل في إقامة ديموقراطية إسلامية تقرن معتقدها الديني بالصيغ التعددية. كانت إنجازات الرجل كبيرة فيما يتعلق بمجال السياسة الخارجية، حيث غير من توجهات إيران الدولية بصورة جوهرية. تمكن الرئيس الذي كثيرًا ما انتقد لافتقاره إلى

الشجاعة، في مفارقة غريبة، من إرغام شريحة مؤثرة من المحافظين على دعم الكثير من مبادرات سياسته الخارجية التقدمية.

أدرك خاتمي، في أثناء صياغة إستراتيجيته، وجود ارتباط واضح بين اللبرلة الداخلية والعلاقات الدولية. أكد الرئيس الجديد، بينما كان يخطب في اجتماع للدول الإسلامية في العام 1997، أن الحكم الذي يستمد شرعيته من التفويض الشعبي «سيقر بحق الدول الأخرى في تقرير المصير، واللجوء إلى السبل الكفيلة بتأمين العيش الكريم لمواطنيها»[41]. عكس وزير الخارجية كمال خرازي الموقف ذاته، قائلاً: «نأمل، بالنظر إلى رد الفعل الدولي على ما أنتجته الانتخابات من تحول كبير، أن نرى تغيرًا كبيرًا في علاقات إيران مع دول المنطقة والعالم بأسره»[42]. اتبع النظام الراغب في دمقرطة حكمه، بشكل جوهري، سياسة خارجية عقلانية تستند إلى التعاون والاتكال المتبادل، وتقر بسيادة الدول المجاورة، ومعايير النظام الدولي، والحاجة الملحة للحوار. تبرأت سياسة الرئيس بوضوح من دبلوماسية الخميني التقسيمية، بينما أقرت، وإن بصورة ضمنية، أن ورطة إيران كانت صنيع يديها. لم تنجح سياسة المواجهة، وتصدير الثورة عبر الإرهاب، إلا في تهميش إيران في الشرق الأوسط والمجتمع الدولي.

أذهل الرئيس المفكر، عقب انتخابه بفترة قصيرة، كلاً من الداخل والخارج عبر التأكيد على أن مهمة إيران لم تعد متمثلة في تصدير الثورة، وزعزعة استقرار الدول المجاورة. صرح الرجل قائلاً: «لا تعني السياسة الخارجية استخدام البنادق، بل اتباع السبل المشروعة كافة لإقناع الآخرين»[43]. أكد الرئيس الجديد، بالتوازي مع ذلك، قائلاً: «يمكن لأي من الدول التي تقر باستقلالنا، ولا تمتلك سياسة معادية تجاهنا، أن تكون

صديقة لنا»[44]. مثلت تلك المبادرات أسس مقترح خاتمي حول «حوار الحضارات»، الذي دعا مفكري، وفناني، وكتاب، وسياسيي الدول الأخرى إلى التلاقي، والبحث فيما يجمع بين ثقافاتهم المتباينة في الظاهر. ولت الأيام التي ساد الخطاب التحريضي فيها، والدعوات إلى الحفاظ على هوية إيران الإسلامية عبر مواجهة القوى الدولية الشريرة[45].

لم ينظر خاتمي إلى الغرب، في تأكيد آخر على ابتعاده عن معايير النخبة الدينية الحاكمة، على أنه عنصر ضار يسعى إلى تقويض الحضارة الإسلامية عبر تداخلاته الثقافية. امتلك خاتمي، كالعديد من الإصلاحيين المسلمين، رؤية مختلفة للغرب، مؤكدًا على أن تقدمه العلمي وموروثه الديموقراطي يستحقان الاقتداء بهما. صرح الرجل قائلاً: «يمكن لثورتنا أن تبرز حضارة جديدة إن امتلكنا القدرة على استيعاب الجوانب الإيجابية للحضارة الغربية»[46]. مثلت تلك المرة الأولى، منذ قيام الثورة، التي يقر سياسيو إيراني فيها بأن التعددية، والديموقراطية، وموروثات الغرب السياسية الأخرى، يجب أن تعتنق من قبل حكومة إسلامية تسعى لتمكين مواطنيها.

استندت سياسة المتشددين الخارجية على الدوام إلى كفاح لا هوادة فيه دفاعا عن المثل الثورية. أقر المحافظون، مع ذلك، بحلول أواخر التسعينيات، بضرورة مد الجسور مع اللاعبين الدوليين الرئيسين، بالنظر إلى ما عانته إيران من عزلة مكلفة، ناهيك عن التحدي المتمثل في ازدياد شعبية خاتمي. أجاز خامنئي بدوره، بوصفه مرشدًا أعلى للجمهورية، تلك التسويات لما تحمله من أهمية للأمة. حقق خاتمي، بعد

انتخابه بفترة قصيرة، سلسلة من الانتصارات المؤثرة، عبر التصالح مع النظام السعودي، عدو الجمهورية الإسلامية اللدود ردحًا طويلاً من الزمن، ناهيك عن الاتحاد الأوروبي الذي ضاق ذرعًا بالأعمال الإرهابية الإيرانية على أراضيه. كان خاتمي من تجاوز الانقسام الإيراني، ودفع المرشد الأعلى للقبول بالضرورة المتمثلة في تخلي إيران عن عدائها للدول «اللاأخلاقية»، كما اتهمت مرارًا من قبل الخميني. مثلت تلك المرحلة التي توقفت فيها إيران، بشكل رئيس، عن استخدام الإرهاب أداة في سياستها تجاه دول الخليج والدول الأوروبية.

مرت سياسة خاتمي التصالحية بأصعب مراحلها فيما يتعلق بالولايات المتحدة. عمل الرجل، في خطوة جريئة، على مد جسور التواصل مع الولايات المتحدة. أثنى الرئيس المنتخب، في مقابلة شهيرة مع محطة «السي إن إن»، في كانون الثاني/ يناير 1998، على «الشعب الأمريكي العظيم»، وحضارته القائمة على «رؤية، وفكر، وخصال البيوريتانيين الذين أرادوا نظامًا يقرن عبادة الله بالكرامة الإنسانية والحرية». مثّل موقف خاتمي، بلا ريب، تغيرًا حقيقيًا بالنسبة للجمهور الأمريكي المعتاد على خطب رجال الدين النارية، وهتافات: «الموت لأمريكا». دعا الرئيس الإيراني الجديد إلى حوار بين الشعبين، «لا سيما المثقفين والمفكرين منهما». ترك خاتمي الباب مواربًا لتطبيع محتمل في العلاقات مع الولايات المتحدة، بالرغم من عدم استعداده للدعوة إلى إقامة حوار رسمي معها[47]. وقعت دبلوماسية خاتمي ضحية لعداء المتشددين الإيرانيين، ولا مبالاة الأمريكيين.

جاء رد المحافظين سريعًا وحاسمًا. أطلق مرشد الثورة الحملة، مهاجمًا الغرب، بوصفه «يستهدف عقيدتنا وشخصيتنا الإسلاميتين»[48].

لم يخرج رجل الدين المتشدد النافذ، آية الله محمد مصباح يزدي، عن ذلك، قائلاً: «من الطبيعي ألا يتمكن المرء من إقامة الصلات مع أمثال أمريكا، التي تهدف إلى بسط هيمنتها، لا أكثر، كما تبين مما شهدناه من سياساتها وأفعالها عبر التاريخ»[49]. حذا وزير الخارجية السابق، علي أكبر ولايتي، حذو الرجلين، مؤكدًا على أن «مسألة المحادثات مع أمريكا تمهد لإعادة افتتاح «وكر جواسيسها» في إيران، وتنفيذ مخططاتها الرامية إلى الإطاحة بالجمهورية الإسلامية»[50]. تمثل السبيل الوحيد المتاح أمام خاتمي للضغط على المحافظين بغية القبول بدبلوماسيته – بالنظر إلى سلطتهم المؤسسية، وما يعتريهم من شكوك – في انتزاع ما أمكنه من التنازلات الأمريكية المؤثرة. لم تثر تلك الدبلوماسية الخلاقة، لسوء الحظ، اهتمام واشنطن الغارقة في سياسة احتوائها الرجعية.

كانت سياسة أمريكا الخارجية تقاد ردحًا طويلاً من تسعينيات القرن المنصرم، من قبل إدارة بيل كلينتون الديموقراطية. واصل فريق كلينتون مقاربته الحذرة تجاه إيران، بالرغم من تخليه عن العديد من السياسات الخارجية لسلفه الجمهوري. سارع وزير الخارجية وارين كريستوفر – الذي عمل في إدارة كارتر، وشغل منصب كبير المفاوضين في الأشهر الأخيرة لأزمة الرهائن – إلى انتقاد إيران بوصفها «خارجة عن القانون دوليًا»، و «بلدًا خطيرًا»[51]. لم يكن أنتوني ليك، مستشار الأمن القومي، بأقل حدة في انتقاد إيران، مصنفًا إياها ضمن «الدول الرجعية الساعية إلى فرض أجندتها عبر الإرهاب، والتشدد، والإكراه»[52]. رأت إدارة كلينتون، علاوة على ذلك، في انهيار الاتحاد السوفييتي، وهزيمة النظام العراقي الراديكالي في حرب الخليج الثانية، فرصة مثالية لحل الصراع

العربي ـ الإسـرائيلي، وإقامة «شرق أوسط جديد» مستقر سياسيًا، موحد اقتصاديًا. أمل العديد في أن يتجاوز الأثر الناتج عن حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي المشرق العربي، ليقود إلى تغيير المنطقة برمتها. سعت الولايات المتحـدة، عبر سياسـة «الاحتواء المـزدوج»، إلى منع العـراق من الانبعاث مجـددًا، وتكريـس سياسـة عزل إيـران وممارسـة الضـغوط عليها[53]. التزمـت السياسـة الأمريكية بحظر التبادل التجاري مـع طهران، ناهيك عن المحاولات المتواصـلة لتحجيم تعاملاتها مع مؤسسـات النقد الدولية، وفرض عقوبات ثانوية على الشركات الأوروبية المتعاونة معها.

تمثـل الجانب الأكـثر غرابة، فيما يتعلـق بموقف الولايـات المتحدة، في عدم حدوث أي تغيير في سياسـتها تجاه إيران، بالرغم من انتخاب الرئيس الواعـد خاتمي، بكل ما يتسـم به من حيوية. ما انفك شـبح إيران ـ كونترا يطـارد إدارة كلينتـون، مقيدًا خياراتهـا، حارمًا إياها مـن إمكانية انتهاج دبلوماسـية خلاقة مع طهران. نظرت الإدارة ـ التي جعلت من حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي محور سياستها الشرق أوسطية ـ إلى إيران، علاوة على ذلك، من منظور عملية السلام، مركزة جل اهتمامها على مسألة الإرهاب، بوصـفها المقياس الرئيس للتغيـير في إيران. أبقـى الرئيـس كلينتون على التزامه بسياسـة «الاحتواء المزدوج»، بالرغم من إعلان الإدارة عن رغبتها في «اختبار إمكانات جسـر الهوة بين البلدين»[54]. عبر ريتشارد هولبروك، منـدوب الولايات المتحـدة في الأمم المتحدة، عن موقـف الإدارة الأمريكية، قائـلاً: «إن اسـتجابت الحكومة الإيرانيـة بإيجابية للموقـف الأمريكي من رعايـة الإرهـاب، والتعاون لحل مشـكلات المنطقة، وعدم الاسـتقرار الذي تـؤدي إيـران دورًا كبـيرًا فيـه، فستصـبح الطريق ممهدة لتطـور كبير في

العلاقات بين البلدين»[55]. ألقى الأمريكيون العبء على إيران بشكل رئيس، واشترطوا قبولها مواقفهم قبل حدوث أي تحسن في العلاقات، عوضًا عن إجراء عملية تفاوضية لحل الخلافات العالقة بين الطرفين.

استجابت واشنطن أخيرًا، عقب ثلاث سنوات من انتخاب خاتمي، عبر خطاب مهم ألقته وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت. قدمت الأخيرة اعتذارها، في خطوة لافتة، عن دور الولايات المتحدة في الإطاحة بمصدق في العام 1953، ناهيك عن الإقرار بأن «الانقلاب أعاق التطور السياسي بوضوح في إيران». أقرت الوزيرة كذلك، في خطوة لافتة أخرى، بأن «سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق، إبان حربه مع إيران، تبدو الآن قصيرة النظر بما يدعو للأسف»[56]. انتقلت الإدارة فيما بعد من القول إلى رفع الحظر عن منتجات إيران من السجاد، والفستق، والكافيار، التي تشكل، إلى جانب النفط، أكثر ما يدر الربح من الصادرات الإيرانية. غطت أولبرايت على الجوانب الإيجابية في خطابها، عندما صرحت بوضوح، قائلة: «يظل الجيش، والقضاء، والمحاكم، والشرطة تحت سيطرة اللامنتخبين في إيران، بالرغم من التوجه نحو الديموقراطية، ناهيك عن عدم تحسن مقومات سياستها الخارجية التي تثير قلقنا على النحو الأكبر»[57]. ابتدأ خطاب أولبرايت باعتذار عن التدخل في شؤون إيران الداخلية، لتقحم نفسها، في نهايته، في الصراعات القائمة داخل الجمهورية الإسلامية. كان من الحتمي أن يعيق المحافظون صدور أي من الردود الإيجابية على الخطاب.

لم يخرج رد فعل طهران عما هو متوقع، بينما تجاهل النظام الثيوقراطي لفتات أولبرايت الإيجابية، منتقدًا الخطاب بوصفه يمثل

تدخلاً صارخًا في سياستها الداخلية. قدرت الحكومة الإصلاحية، بالفعل، المغزى التاريخي للخطاب، ورغبت في الرد بإيجابية عليه؛ لتوفر الجملة المروعة، «تحت سيطرة اللامنتخبين»، ما يكفي من الذرائع للمتشددين للإطاحة بأي من تلك الجهود. خرج رد إيران الرسمي إلى العلن عندما تساءل المرشد الأعلى بوضوح، قائلاً: «ما النفع الذي يعود به علينا ذلك الاعتراف الآن؟، لن يعود بأي نفع على الأمة الإيرانية، بعد مضي سنوات على ارتكاب الجريمة، بينما هم يرتكبون جرائم مماثلة الآن»[58]. انتقد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، حسن روحاني، الخطاب كذلك، قائلاً: «يشجعون من منظورهم ما يعتبرونه تطورات داخل إيران. هي خطوة سيئة للغاية، وغير مقبولة»[59]. وضع رد طهران، بشكل رئيس، النهاية لما بذلته واشنطن من جهود متأخرة بغية صياغة علاقة أكثر عقلانية مع الجمهورية الإسلامية.

لا يمكن تجاهل خطاب أولبرايت، والرفع الجزئي للعقوبات، بوصفهما لفتتين رمزيتين لا أكثر، بالنظر إلى ما أحدثتاه من تغيير جوهري في سلوك الولايات المتحدة، ومثلتاه من مراجعة مهمة لسياسة الاحتواء المزدوج. تظل هاتان اللفتتان متأخرتين في توقيتهما، ناهيك عما تتسمان به من بساطة. كان من الأجدر بالإدارة الأمريكية التواصل مع خاتمي عقب انتخابه مباشرة، وعند مقابلته التاريخية مع محطة «السي إن إن» على نحو خاص. لربما أسهم التقدم بعرض لرفع العقوبات بصورة أكبر في حينه، بما يتضمن السماح للاستثمارات الأمريكية بالعمل في قطاع الطاقة الإيراني الحساس، ومناقشة إعادة أرصدة إيران المجمدة، لربما أسهم في ترجيح كفة الإصلاحيين. لم يكن يفترض بالأمريكيين، وفقًا لهذا الطرح، اشتراط تغيير سلوك إيران بالمقابل،

بالنظـر إلى مـا يمكن أن يحدثه التقدم بذلك العرض، لا أكثر، من تغيير في توازنات السلطة لمصلحة المعتدلين في الجمهورية الإسلامية. لربما مكن ذلك خاتمي من خرق حالة عدم الثقة بين البلدين ـ بينما كان المحافظون لا يزالون يعانون من آثار الصـدمة، ويكافحون لاستعادة موطئ أقدامهم - ناهيك عن مسـاعدة الإصلاحيين في تعزيز سلطتهم. استعاد المحافظون قوتهم الضاربة بحلول عام 2000، لتذهب التنازلات الأمريكية أدراج الرياح بمعظمها. تتمثل أكثر إخفاقات إدارة كلينتون وضـوحاً - في خضـم علاقة شـهدت الكثير من الفرص الضائعة ـ في عجزها عن صياغة سياسة خلاقة تجاه إيران في الوقت المناسب.

تبـدو إيـران والولايات المتحـدة، بصـورة أو بأخرى، كمـن لا يلتقيان على الدوام. لم تسـتجب الولايات المتحـدة للإيرانيين، بينما كانوا مهيئين لتحسـين العلاقات، فيما ندر من الفرص. سـارعت إيران، بالمقابل، لصد الأمريكيـين حين كانوا علـى اسـتعداد لتجاوز عدائيتهم تجـاه طهران. انحصرت علاقة البلدين، كما يبدو، ضمن حالة من العداء وانعدام الثقة، في ظل ما خلفه انقلاب مصـدق وأزمة الرهائن مـن تركة عاطفية ثقيلة، علاوة على الشـلل البيروقراطـي في كلا البلدين. لم يكـن توقيت اللفتات الإيجابيـة مناسـبًا في العادة، ناهيك عن بسـاطة العروض المقدمة على الدوام، ولا قابلية المشهد السياسي الداخلي في كلا البلدين، في الكثير من الأحيان، لإنهاء حالة الصـراع بينهما. يندر الحصول على فرص ثانية في خضـم الدبلوماسية الدولية. أتيحت الفرصة لواشنطن مجدداً، على ضوء مأسـاة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، كي تحسن علاقتها بالجمهورية الإسـلامية، وقد فشلت الولايات المتحدة، بما يدعو للاستغراب، في اغتنام تلك الفرصة.